

## لجنة حقوقية تجدد المطالبة بإطلاق سراح موقوفين أردنيين وفلسطينيين بالسعودية

### التغيير

طالبت لجنة حقوقية أردنية، الخميس، السلطات في عمان والرياض بتحمل كامل المسؤولية عن صحة موقوفين لدى المملكة منذ نحو عامين، مطالبةً بالإفراج الفوري عنهم.

وفي فبراير/شباط 2019، أوقفت المملكة أكثر من 60 أردنيا وفلسطينيا من المقيمين لديها على خلفية تهم ينفوها تتعلق بتنفيذ دعم مالي لفصائل المقاومة الفلسطينية، بينهم ممثل حركة "حماس" السابق لدى الرياض "محمد الخصري".

وقالت "لجنة المعتقلين الأردنيين في المملكة"، في بيان، إنه "بعد التواصل مع أبنائنا المعتقلين في المملكة (..) تأكد لنا إصابة 9 منهم بفيروس كورونا منذ أسبوع في سجن أبها (جنوب غرب)".

وأضافت: "قامت إدارة السجون بعزلهم في غرف انفرادية، وتأكد لنا أن بعضهم يمر بحالة مرضية صعبة

نظرا لتراكم الأمراض بسبب طول فترة الاعتقال".

وتابعت اللجنة: "إننا نطالب الحكومتين الأردنية و آل سعود بتحمل كامل المسؤولية حول صحة أبنائنا، وضرورة توفير العلاج اللازم لهم من خلال المستشفيات اللازمة، وليس من خلال عيادات السجون التي تفتقر للجاهزية الطبية اللازمة، خصوصا أن بعضهم يعاني من أمراض مزمنة".

واستطردت: "لقد حذرنا مرارا من خطورة إصابتهم بالأمراض، وتحديدًا كورونا، وطالبنا سابقا بضرورة علاجهم خارج السجون".

وزادت: "إن ما يزيد من معاناة الاعتقال غير المبرر لأبنائنا منذ سنوات، أن يمر العيد تلو العيد بعيدين عن أطفالهم وآبائهم، وما يزيد معاناتهم الآن توجعهم بالأمراض وعزلهم داخل زنازين انفرادية دون عناية طبية لازمة".

ولم تصدر الرياض منذ بدء الحديث عن قضية الموقوفين قبل نحو عامين، أي تعقيب أو توضيح حول الأمر، لكنها تقول إن الموقوفين لديها تتعامل معهم المحاكم المختصة، وأنهم "يتمتعون بكل حقوقهم التي كفلها لهم النظام".

وفي 21 يونيو/حزيران الماضي، أجلت محكمة جلسة النطق بالحكم بحق الموقوفين، إلى 3 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وذلك للمرة الثانية، بعدما كانت قد أجلته مرة أولى في فبراير/شباط 2021.